

أثر أسلوب تنظيم مهنة المستشار الجبائي على نوعية الخدمات الضريبية المقدمة

The effect of the method of organizing the tax advisor's profession on the quality of the tax services provided

¹ق دراوي شعيب

طالب دكتوراه / جامعة مصطفى اسطيمبولي معسكر (الجزائر)

chouaib.kadraoui@univ-mascara.dz

²زوانب غريسية

أستاذة محاضرة أ / جامعة مصطفى اسطيمبولي معسكر (الجزائر)

ghericia_zouaneb@univ-mascara.dz

قدم للنشر: 2022-09-30 , قبل للنشر: 2023-03-31 , نشر في : 2023-06-02

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر تنظيم مهنة المستشار الجبائي على جودة الخدمات الضريبية، باعتبار أن اختلاف القوانين المنظمة للمهنة بين الدول لها أثر كبير على كيفية وإمكانية ممارسة الاستشارة الجبائية وجودتها، وخلصت الدراسة إلى أن هناك العديد من التنظيمات المنتهجة من دولة إلى أخرى، وخلصت أيضا إلى أهمية تنظيم المهنة وحمايتها من الدخلاء والحرص على كفاءة ممارستها وجودة خدماتهم المقدمة للعملاء وذلك من خلال تفعيل المادة 54 الشهيرة من قانون المالية لعام 2010 التي نصت على إنشاء وتنصيب مجلس النظام الذي لم يرى النور بعد، وضرورة اهتمام السلطات بهذه المهنة.

الكلمات المفتاحية : المستشار الجبائي، الاستشارة الجبائية، جودة التصريحات الجبائية.

تصنيف JEL: H21, K34

Abstract :

This study aims to highlight the impact of organizing the tax advisor's profession on the quality of tax services, given that the different laws regulating the profession between countries have a significant impact on how and the possibility of practicing tax advice and its quality. To the importance of regulating the profession and protecting it from intruders and ensuring the efficiency of its practitioners and the quality of their services provided to clients, by activating the famous Article 54 of the 2010 Finance Law, which provided for the establishment and installation of the System Council, which has not yet seen the light of day, and the need for the authorities to pay attention to this profession.

Keywords: fiscal advisor , tax adviser , quality of fiscal declarations.

Jel Classification Codes: H21, K34

¹المؤلف المرسل

مقدمة :

في ظل سعي الدول إلى تمويل موازنتها من الإيرادات الضريبية لضمان تغطية نفقاتها المتزايدة وسعي الجزائر خصوصاً إلى الخروج من التبعية للمحروقات عن طريق اعتمادها على الجبائية العادية بدل الجبائية البترولية، يتم تشريع العديد من القوانين الجبائية الجديدة والتي تحاول الدولة من خلالها زيادة إيراداتها من جهة ومنح امتيازات واعفاءات ضريبية لبعض القطاعات التي تريد الدول تنميتها من جهة أخرى.

ونتيجة لذلك أصبح على المؤسسات والمكلفين عموماً السعي إلى تدنية التكاليف الجبائية إلى الحد الأدنى، واستغلال الامتيازات الممنوحة إلى الحد الأقصى، ولتحقيق ذلك ينبغي الاعتماد على أشخاص متخصصين في مجال الجبائية والضرائب وضليعين بقوانينها ومستجداتها الأمر الذي يمكنهم من تقديم استشارات جبائية ذات قيمة وجودة عالية، ولتتمكن من معرفة هؤلاء الأشخاص الخبراء الذين يدعون بالمستشارين الجبائيين وضمان نوعية خدماتهم المقدمة تنتهج الدول سبلاً مختلفة لتنظيم هذه المهنة فهناك دول خصت مهنة مستقلة لهم واحتكرتها دونهم وهناك دول أخرى حولت هذه المهام لأصحاب المهن الأخرى من محاسبين أو محامين وهناك من الدول من مزجت بين النظامين السابقين.

ومن خلال ما سبق نطرح إشكالية البحث التالية:

ما هو أثر أسلوب تنظيم مهنة المستشار الجبائي في الجزائر على نوعية الخدمات الضريبية المقدمة للمؤسسات الاقتصادية؟

وللاجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن تقسيمها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بمهنة الاستشارة الجبائية؟
- ما هي أنواع الأساليب المنتهجة لتنظيم مهنة الاستشارة الجبائية على المستوى الدولي؟
- ما هو الأسلوب المنتهج في الجزائر بالاستناد إلى القوانين؟
- كيف أثر الأسلوب المنتهج في الجزائر على نوعية خدمات الاستشارة الجبائية؟

فرضيات الدراسة:

- هناك عدة أنواع للتنظيمات المنتهجة لمهنة الاستشارة الجبائية على المستوى الدولي تختلف باختلاف الثقافات والتنظيمات.
- تنظم مهنة المستشار الجبائي في الجزائر في قانون يضع شروط وكيفيات ممارسة هذه المهنة ويضبطها.
- الشروط الموضوعية لممارسة الاستشارة الجبائية في الجزائر تزيد من جودة الاستشارة الجبائية المقدمة وتمنع دخول المتطفلين على المهنة.

أهداف الدراسة:

تتطلع من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الإحاطة بمفهوم الاستشارة الجبائية وأهميتها في تجنب الخطر الجبائي واستغلال الفرص الممنوحة من طرف الدولة.
- الإحاطة بأنواع التنظيمات على المستوى الدولي للاستشارة الجبائية ومدى تأثير هذه التنظيمات على جودة الاستشارة.
- التعرف على التنظيم المنتهج في الجزائر للمستشارين الجبائيين وتقييم مدى مساهمة هذا النظام في جودة الاستشارة الجبائية المقدمة للعميل.

الدراسات السابقة:

البحث في موضوع الدراسة يتميز بالحدثة، حيث لم يسبق التطرق إلى أثر التنظيم المنتهج من طرف الدولة على جودة الاستشارة الجبائية في الجزائر إلا أنه قد كان هناك بعض الدراسات السابقة التي تطرقت إلى جوانب من هذا الموضوع ففي الدراسات حول متغير تنظيم مهنة الاستشارة الجبائية منها:

1. دراسة دينيس دي ويدت، إيمير موليجان، لين أوتس (2016) تحت عنوان تنظيم المستشارين الضريبيين: مقارنة أوروبية بأخر التطورات والاتجاهات المستقبلية. إذ هدف هذا التقرير إلى المقارنة بين الصناعات الاستشارية الضريبية في أربع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي المملكة المتحدة وجمهورية أيرلندا وهولندا وألمانيا. وانصب التركيز على الخلفية المهنية لمستشاري الضرائب والأطر التنظيمية التي يعمل فيها المستشارون في المملكة المتحدة وأيرلندا وهولندا، وبين التقرير أنه يتم تقديم المشورة الضريبية من قبل أنواع مختلفة من المهنيين - مستشارو الضرائب المحصرون والمحامون والمحاسبون وغيرهم. وبين أن النظام الألماني هو الأبرز بينهم لأن جميع الأعمال المتعلقة بالضرائب محجوزة لمهنة استشارية ضريبية محمية بقوة. وقد خلص إلى أن مستشارو الضرائب الألمان يتمتعون بسمعة طيبة نظرًا لمعايير الدخول العالية إلى المهنة، فضلاً عن الواجبات المهنية الصارمة.

وبين التقرير أن الوضع غير المحمي للمهنة الضريبية البريطانية والأيرلندية والهولندية أدى إلى اتباع نهج أكثر ديناميكية وتوجها نحو العمل لمستشاري الضرائب. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدد مستشاري الضرائب المحصرين في المملكة المتحدة وأيرلندا وهولندا أقل مما هو عليه في ألمانيا، وعلى عكس الوضع الألماني، فإن العمل الاستشاري الضريبي لا يؤدي إلى الوصول إلى أعمال غير ضريبية، ولكن العمل غير الضريبي الذي يؤدي إلى مهام استشارية ضريبية. وأن مستشارو الضرائب في أوروبا يخضعون لأطر تنظيمية شديدة الاختلاف.

الاستنتاج الرئيسي للتقرير هو أنه من أجل تحديد العلاقة بين المستشارين الضريبيين وامتثال دافعي الضرائب بشكل مناسب، يلزم إجراء تحليل متعدد الأبعاد لمهنة الاستشارات ضمن المشهد التنظيمي الأوسع، لا يقتصر على اللوائح التي تنطبق مباشرة على مهنة الضرائب ولكن تشمل جميع اللوائح التي تؤثر على عمل الاستشارات الضريبية. ما يبدو في البداية أنه أطر تنظيمية أوروبية غير متجانسة للغاية لمستشاري الضرائب، هي في الواقع أنظمة أكثر تقارباً من حيث المخرجات التنظيمية التي ينتجها فيما يتعلق بالعمل الاستشاري الضريبي.

2. دراسة جاي أ. سوليد و كاثلين ديلاني توماس (2017) تحت عنوان تنظيم إعدادات الإقرارات الضريبية حيث هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية دور معدو التصريحات الجبائية وشركات برمجيات إعداد التصريحات الجبائية كوسطاء حيويين بين الحكومة ودافعي الضرائب، وبين الباحث أنه يمكن لأي شخص في الولايات المتحدة الأمريكية أن يقوم بإعداد التصريحات الضريبية بغض النظر عن التعليم أو المعرفة أو الخبرة؛ وبالمثل، لا توجد أي ضمانات تقريباً لضمان الدقة الموضوعية للإقرارات الضريبية المعدة بالبرمجيات الضريبية وأن هذا الأمر أدى إلى تقديم دافعي الضرائب للملايين من التصريحات الجبائية المعيبة كل عام، والتي تسببت في التقليل من إيرادات الضرائب السنوية وحرمان بعض دافعي الضرائب من المزايا الحكومية الحاسمة، وتترك الآخرين مسؤولين عن الضرائب المتأخرة والعقوبات. واقترح الكاتبين إصلاحات شاملاً لعملية إعداد الإقرارات الضريبية. وحثا الكونغرس على تنظيم كل من معدي الإقرارات الضريبية وشركات برمجيات إعداد الضرائب. ويرى أنه يجب أن يؤدي اعتماد واحد أو أكثر من الإصلاحات المقترحة إلى إقرارات ضريبية أكثر دقة، وحماية دافعي الضرائب، وضمان نظام ضريبي أكثر عدلاً وكفاءة.

3. دراسة Jan Žan Oplotnik و Stanko Čokelc (2012) والتي جاءت تحت عنوان التنظيم القانوني للخدمات الاستشارية الضريبية فيما يتعلق بجودتها بدراسة حالة سلوفينيا، حيث هدفت هذه الدراسة أولاً إلى إبراز الاختلاف في مناهج تنظيم خدمات الاستشارة الجبائية في الاتحاد الأوروبي والمقارنة بينها، وثانياً تحليل الإطار التنظيمي للخدمات الضريبية في سلوفينيا وثالثاً الاعتماد على آراء أصحاب المصلحة. واستخدام نتائج جميع التحليلات الثلاثة لاقتراح نموذج أمثل لتنظيم المهنة ومستوى التنظيم،

يتمحور حول الحاجة إلى ضمان جودة الخدمات للعملاء ومقدمي الخدمات والدولة والمجتمع ككل. النتيجة الرئيسية للمقال هي أن التنظيم الأكبر من شأنه تحسين جودة خدمات الاستشارات الضريبية، وهو أمر مهم ليس فقط لعملاء الخدمات، ولكن أيضًا للمصلحة العامة لأنه يزيد الثقة في الإقرارات الضريبية والبيانات المالية التي يعدها مستشارو الضرائب، والتي بدورها تحسن الاقتصاد وتخفف من مخاطر التشغيل.

هيكل الدراسة :

يمكن تقسيم الدراسة كما يلي:

- مفهوم المستشار الجبائي.
- مناهج التنظيم للمستشار الجبائي.
- تنظيم مهنة الاستشارة الجبائية في الجزائر.

1- مفهوم الاستشارة الجبائية والمستشار الجبائي :

تعتبر مهنة المستشار الجبائي أو الضريبي من بين المهن المسماة بالمهن الليبرالية أو المهن الحرة كالطب والمحامات... الخ، وقد جاء في مفهوم المهنة الليبرالية حسب منظمة المستشارين الجبائيين الأوروبية CFE على أنه " لا يجب اعتبار المهن الليبرالية (خطأً) على أنها غير منظمة ولكنها تشير إلى درجة معينة من الحرية المهنية من تدخل الدولة والتي تعتبر ضرورية لممارسة النشاط لمصلحة العميل. قد يعارض هذا إلى حد ما مصلحة الدولة (على سبيل المثال، من المسلم به أن الطبيب سيصف العلاج الطبي الأفضل للمريض حتى لو كان لصندوق التأمين الصحي مصلحة في علاج أرخص؛ يجب على المحامي ضمان احترام الحقوق الإجرائية للشخص المشتبه فيه حتى ولو كان للشرطة مصلحة في إبقائه قيد الاحتجاز).³

وتعرف الخدمة الاستشارية حسب (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2018) بأنها "علاقة تفاعلية بين خبير استشاري مؤهل بحكم تكوينه العلمي وتجربته العملية ومقدرته الفنية وعميل يحتاج إلى هذا الخبير"⁴

تختلف مهنة الاستشارة الجبائية من عدة جوانب من بلد إلى آخر من حيث تميزها واعتبارها كمهنة مستقلة بذاتها عن باقي المهن المتداخلة معها كالمحامين والمحاسبين أو من حيث نطاق صلاحيات ممتنهيها المقيدين بالتشريعات والقوانين التي تنظم المهنة في بلدان هؤلاء المهنيين وفيما يلي مجموعة من التعاريف للمستشار الجبائي:

حسب تقرير " دراسة دور وسطاء الضرائب (Étude du rôle des intermédiaires fiscaux) " الذي تم إعداده من قبل مجموعة دراسة تتألف من ممثلين عن وزارة الخزانة في المملكة المتحدة (HM Revenue and Customs) وأمانة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ومن قبل العديد من المستشارين المعارين لفترات قصيرة من مختلف شركات الاستشارات القانونية والمحاسبية الرائدة فإن:

"مستشاري الضرائب مصطلح عالمي يشير إلى شركات المحاسبة أو الشركات القانونية وشركات الاستشارات الضريبية الأخرى، وخاصة الهياكل الصغيرة. يشير أيضاً إلى المتخصصين الضريبيين العاملين في هذه الشركات أو الإدارات الضريبية لشركات أخرى.. ويقصد بالهياكل الصغيرة شركات الاستشارات الضريبية المستقلة الصغيرة التي تقدم مشورة أو خدمات متخصصة، أما وسطاء الضرائب فهو مصطلح عالمي يشمل المستشارين الضريبيين والمؤسسات المالية... ويشير مصطلح المؤسسات المالية إلى الشركات العاملة في القطاع المالي (مثل بنوك الاستثمار والتجربة وشركات التأمين ومديري الأصول)"

³ the CFE Professional Affairs Committee. (2013), European Professional Affairs Handbook for Tax Advisers, p1.

⁴ كيموش , بلال; بلخيري, محمد سعد الدين، دور الإستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية ، 2019، ص219.

ومن خلال التعاريف السابقة ورغم أنها تتشارك في معظم الجوانب إلا أنه من الصعب أو من غير الممكن اعطاء تعريف واحدة وشامل للمستشار الجبائي لكل الدول وذلك نظرا لعدة جوانب، أولها "اعتماد بلدان مختلفة مناهج تنظيمية للمهنة مختلفة نوعًا ما"⁵، وثانيا يتم تقاسم المشورة الضريبية من قبل أنواع مختلفة من المهنيين - مستشارو الضرائب المحاسبون والمحاسبون، "والمدققين وغيرهم - قد يخضع كل منهم لتنظيم مستقل لمهنته"⁶، وكذلك "تغطي" المشورة الضريبية "عددا كبيرا من الأنشطة المختلفة، والتي يمكن أن يقوم بها متخصصون بمؤهلات مختلفة والتي قد تتطلب مناهج تنظيمية مختلفة".⁷

لا يتم تقييد مستشاري الضرائب عمومًا من الحصول على أكثر من مؤهل مهني واحد (ومع ذلك، هناك قاعدة في بلجيكا لا يجوز بموجبها أن يكون مستشارو الضرائب محامين أو مدققين أو محاسبين). هناك تداخلات كبيرة خاصة عندما لا يكون مستشارو الضرائب مهنة منظمة خاصة بهم وحيث يتم الحصول على أحد المؤهلات "فوق" آخر (مثال: أصبح العديد من المتخصصين في المملكة المتحدة محاسبين قبل التأهل كمستشارين ضرائب؛ أصبح العديد من المراجعين الألمان أولاً مستشاري الضرائب: بالنسبة للهيئات المهنية، فإن إدراك مثل هذه التداخلات أمر مهم لفهم مصلحة أعضائها الأفراد⁸.

والشكل التالي يوضح تداخل مهنة الاستشارة الجبائية مع مهنة المحامات والمحاسبة والتدقيق في بعض الدول الأوروبية:

شكل 1. عدد مستشاري الضرائب الحاصلين على مؤهل آخر



SOURCE : the CFE Professional Affairs Committee. (2013), European Professional Affairs Handbook for Tax Advisers, p1.

ويبين الشكل السابق مدى تداخل مهنة الاستشارات الجبائية مع مهنة المحاسبة ومهنة التدقيق والمحامات وكيف أن العديد من الأشخاص يملكون أكثر من مؤهل في العديد من الدول.

وعلى هذا نستنتج أن مسمى المستشار الجبائي يتمحور حول ذلك الخبر المالي الذي لديه تدريب متقدم ومعرفة بمحاسبة الضرائب وقانون الضرائب، ولديه النظرة العامة اللازمة، لتمكين عملائه من اتخاذ القرارات "الصحيحة"، والمخول له قانونيا القيام بنشاطات لصالح دافعي الضرائب تتمثل أولاً في تقديم الاستشارات في المسائل الضريبية (مثل التخطيط الضريبي)، وذلك بمساعدة العميل في وضع خطط العمل أو مسائل التمويل أو اختيار الشكل القانوني، لتقليل الضريبة المستحقة إلى الحد الأدنى القانوني مع الحفاظ على

⁵ **Thuronyi, Victor.** (1996), Tax Law Design and Drafting, International Monetary Fund, p135.

⁶ **Ibid**, pp. 135-136.

⁷ **Ibid**, p136

⁸ **the CFE Professional Affairs Committee**, Op.cit, p4.

الامتثال للقانون في المواقف المالية المعقدة، وثانيا إعداد ووضوح القرارات أو التصريحات الضريبية لدى الإدارات الجبائية وأخيرا تدقيق الانذارات وتحرير وتقديم الشكاوي للإدارات الجبائية بصفته وكيلًا، وتمثيل العميل أمام السلطات الضريبية (على سبيل المثال في سياق المراقبة الضريبية أو إجراءات الاستئناف) وفي بعض البلدان التمثيل القانوني في محاكم الضرائب أو المحاكم.

2- مناهج التنظيم للمستشار الجبائي:

يختلف مدى تنظيم مهنة الضرائب اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر. يمكن تحديد ثلاثة مناهج عامة. الأول، المتمثل في النمسا والصين وألمانيا واليابان، يؤسس احتكاًزاً مهنيًا منظمًا لممارسة الضرائب (على غرار الاحتكار المهني الذي يتمتع به المحامون في العديد من البلدان للممارسة القانونية) والذي يتم مشاركته في معظم الحالات مع المهن الأخرى المنظمة مثل المحامين والمحاسبين. والثاني، الذي تمثله الولايات المتحدة، لا ينشئ احتكاًزاً للمشورة الضريبية أو إعداد الإقرار، ولكنه يقيد نشاطاً تمثيلاً معيناً للممارسين المرخصين وأعضاء المهن المنظمة الأخرى ويتضمن إطاراً تنظيمياً متطوراً. والثالث، الذي تتبعه معظم البلدان، يتعلق بمهنة ضريبية غير منظمة بشكل أساسي تتعايش مع المهن المنظمة مثل المحامين والمحاسبين. ومع ذلك، فإن اللوائح المطبقة على هذه المهن لا تتناول على وجه التحديد تقديم الخدمات الضريبية. ضمن هذه الأساليب العامة الثلاثة، هناك اختلافات في التفاصيل في نَحج البلدان المختلفة لمهنة الضرائب⁹

2-1. الاستشارات الضريبية كمهنة منظمة قانوناً - التنظيم الكامل - النموذج الألماني:

في الدول (الأوروبية) التي يتم فيها تنظيم خدمات الاستشارات الضريبية قانوناً، تعتبر الاستشارات الضريبية مهنة عامة. تتمتع دوائر المستشارين الضريبيين بسلطات قانونية خاصة وهي مكلفة بحماية مصالح الأعضاء والتأكد من أنهم يعملون وفقاً للقانون. كما أنها تتمتع بسلطات في المسائل التأديبية التي تميز الغرف عن الجمعيات الخاصة. وعادة ما يتطلبون تدريباً خاصاً واختباراً للمعرفة المهنية ويتم تكليفهم بالاعتراف بالمؤهلات المهنية لمستشاري الضرائب من الدول الأعضاء الأخرى. عادة، العضوية في الغرف إلزامية ومرتبطة بالحصول على اللقب المهني. تنظم الأنظمة التي تستخدم الغرف قانوناً قواعد الغرفة.¹⁰

2-2. الاستشارات الضريبية كمهنة منظمة جزئياً - النموذج الأمريكي:

مثل ألمانيا، تنظم الولايات المتحدة الممارسات الضريبية. ومع ذلك، فإن نطاق هذه اللائحة أقل شمولاً بكثير مما هو عليه في ألمانيا حيث يُسمح لأي شخص، حتى لو لم يكن لديه تدريب أو مؤهلات مهنية، بتقديم المشورة الضريبية أو إعداد اقرار ضريبي لشخص آخر¹¹. "إذ أن هناك أنواع مختلفة من معدي الإقرارات الضريبية، بما في ذلك المحاسبون العامون المعتمدون والوكلاء المسجلون والمحامون والعديد من الأشخاص الآخرين الذين ليس لديهم بيانات اعتماد مهنية. أي متخصص ضرائب لديه رقم التعريف الضريبي (PTIN) الخاص بمعد مصلحة الضرائب الأمريكية محول بإعداد الإقرارات الضريبية الفيدرالية. ومع ذلك، فإن المتخصصين في الضرائب لديهم مستويات مختلفة من المهارات والتعليم والخبرة"¹². ويتعين على الشخص الذي يعد إقراراً ضريبياً أن يوقع عليه كمعد. يسمح هذا الشرط بفرض عقوبات، إذا لزم الأمر. كما أنه يجعل مُعد الإقرار يتحمل مسؤولية أعداده للإقرار، وهو أمر مهم بحد ذاته. أخيراً، من خلال تتبع الأشخاص الموقعين كمعدين للإقرار، يمكن للسلطات الضريبية اكتشاف ما إذا كانت الإقرارات ذات المشكلات الخاصة تأتي من معدين معينين. في الولايات المتحدة، وكجزء من التوقيع على الإقرار، يجب على المعد إدراج اسم الشركة ورقم الضمان

⁹ Thuronyi, Victor. Op.cit, p136.

¹⁰ Stanko, Čokelc; Jan Žan, Oplotnik. (2012), «legal regulation of tax advisory services in relation to their Quality», Naše gospodarstvo- Our Economy, p17.

¹¹ Thuronyi, Victor. Op.cit, p137

¹² The Internal Revenue Service (2021) , «Understanding Tax Return Preparer Credentials and Qualifications», <https://www.irs.gov/tax-professionals/understanding-tax-return-preparer-credentials-and-qualifications> (27/01/2022).

الاجتماعي الخاص بما (الذي يُستخدم كرقم التعريف الضريبي) ورقم تعريف صاحب العمل (أي رقم التعريف الضريبي) للشركة. استخدام أرقام التعريف يمكن السلطات الضريبية من تتبع مُعدّي الإقرارات بمزيد من اليقين¹³. دولة أخرى لديها تنظيم جزئي لممارسي الضرائب هي أستراليا، حيث يُسمح فقط للمحامين ووكلاء الضرائب بإعداد الإقرارات الخاصة بالملكافات؛ وبالتالي، يجب تسجيل المحاسبين كوكلاء ضرائب من أجل القيام بهذا العمل. يجوز لدافعي الضرائب اقتطاع رسوم للحصول على المشورة الضريبية فقط إذا تم تقديم المشورة من قبل وكيل ضرائب مسجل أو محام. أوصت مراجعة حديثة للسياسة في أستراليا أجرتها سلطات الإيرادات والهيئات المهنية بشكل مشترك بالسماح للمحاسبين المؤهلين من غير وكلاء الضرائب بفرض رسوم معفاة من الضرائب أيضًا. بشكل عام، يقع المخطط التنظيمي الأسترالي كما هو حالًا في مكان ما بين النموذجين الأمريكي والألماني من حيث أن هناك احتكاكًا فعليًا يتم توفيره لكل من تقديم المشورة الضريبية وإعداد التصريحات الضريبية، على الرغم من أن المخطط التنظيمي ليس شاملاً مثل النموذج الألماني¹⁴.

3-2. الاستشارات الضريبية كمهنة غير منظمة قانونًا:

في العديد من الدول الأوروبية، لا يتم تنظيم خدمات الاستشارات الضريبية بشكل قانوني. يتم معالجة هذا "النقص" من قبل المنظمات المهنية الخاصة التي تمثل المهنة. في مثل هذه الدول، لا يقتصر تقديم خدمات الاستشارات الضريبية على مهنة معينة حصريًا، ولكن يمكن إجراؤها بواسطة أي شخص، كما هو الحال في بعض الدول التي تستخدم الغرف (على سبيل المثال، بلجيكا وفرنسا وإيطاليا). الجمعيات المهنية مسؤولة عن التدريب المهني. العضوية في المنظمة المهنية واستخدام اسمها ليسا شرطًا لمزاولة المهنة، على الرغم من أن جودة الاستشارات الضريبية الفردية تنعكس في عضويته في المنظمة المهنية. وهذا يضمن اهتمام مستشاري الضرائب باستخدام اسم المنظمة المهنية والالتزام بقواعدها المهنية. بعض الجمعيات المهنية - على الرغم من أنها لا تستخدم عنوانًا محميًا - لا تزال لديها قواعد صارمة لسلوك الأعضاء (على سبيل المثال، في هولندا: Orde van Balastingadviseurs). والغرض منها هو حماية وتعزيز مكانة واستقلال المهنة وكذلك تمثيل مصالح الأعضاء. إنهم يقدمون تدريبًا منتظمًا وإضافيًا، ويقدمون المشورة المهنية للأعضاء، ويعملون في الشؤون التأديبية، ويحمون القلب. تشارك العديد من الجمعيات في تحسينات التشريعات الضريبية وتقدم تحسينات¹⁵.

3- قانون تنظيم مهنة الاستشارة الجبائية في الجزائر:

ظهرت هذه المهنة لأول مرة في الجزائر بصفة منظمة في العدد 107 من الجريدة الرسمية الجزائرية، في الأمر رقم 71_81 المؤرخ في 29 ديسمبر 1971، وتضمن هذا الأمر تحديد شروط ممارسة المهنة الخاصة بمستشار جبائي ومن بمثله، المعدل والمتمم بالمادة 155 من قانون المالية لسنة 1996، و"يقصد بمفهوم المستشار الجبائي حسب هذا الأمر كل من يقدم المشاورات أو الاستشارات بصفة شخصية أو عامة، أو يقوم كذلك بجميع الأشغال المتعلقة بالجباية لزوجته. ويمكن أن يدعى على وجه الخصوص لوضع التصريحات الجبائية وتدقيق الإنذارات وتحرير وتقديم الشكاوي للإدارات الجبائية بصفته وكيلًا". وأضاف المشرع أن "شركات المستشارين الجبائيين وأمثالهم لا يمكن أن تأسس إلا بشكل شركات مدنية".

واشترط القانون أن الترخيص بممارسة مهنة المستشار الجبائي وما بمثله في الجزائر، يتوجب استيفاء عدة شروط تتمثل في:

- التمتع بالجنسية الجزائرية؛
- التمتع بكل الحقوق المدنية؛
- عدم تعرض المستشار لعقوبة بدنية ومخلّة بالشرف؛
- ممارسة وظيفة عليا في المصالح التابعة للإدارة الجبائية أو شغل منصب عال فيها لمدة خمس سنوات (5) على الأقل؛

¹³ Thuronyi, Victor. Loc.cit.

¹⁴ Idem

¹⁵ Stanko, Čokelc; Jan Žan, Oplotnik. Loc.cit.

- الحصول على شهادة في التعليم العالي أو شهادة مماثلة.

ويرخص بممارسة مهنة المستشار الجبائي، لموظفي الضرائب الحاصلين على الأقل على رتبة مفتش رئيسي، الذين لهم الحق في التقاعد. يرخّص أيضا بممارسة مهنة المستشار الجبائي، لموظفي الضرائب الذين توقفوا عن مزاولة مهنتهم شريطة أن يتموا ممارسة وظيفة لدى مصلحة من مصالح الإدارة الجبائية لمدة لا تقل عن عشرين (20) سنة، وأن يحصلوا على رتبة مفتش رئيسي لمدة لا تقل عن عشر (10) سنوات، مع الحصول على قرار الاستقالة.

وتحسب سنوات العمل الخاصة بالرتب ما بعد المفتش الرئيسي بنفس الطريقة.

نص القانون الخاص بالمستشار الجبائي في المادة 54 من قانون المالية لسنة 2010 على "أنه ينظّم المستشارون الجبائيون في مجلس النقابة. ويمكن وزير المالية أن يفوض كلا أو جزءا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا الأمر. ويحدد تنظيم وتسيير مجلس النقابة وكذا كفاءات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم".

4- الدراسات الميدانية بمكتب مستشار جبائي معتمد:

4-1. طريقة وحدود الدراسة:

من أجل الإجابة على هذا التساؤل الخاص بالاشكالية الذي يدور حول أثر الأسلوب المنتهج في الجزائر على نوعية خدمات الاستشارة الجبائية المقدمة، قمنا باستعمال أداة المقابل مع مستشار جبائي لتقصي الحقائق، معتمدين في ذلك على أسئلة إستقصائية وجهت للأستاذ "سلامي أبو بكر" وهو مستشار جبائي معتمد من وزارة المالية، والرئيس المؤقت للجمعية الوطنية لمستشاري الجبائيين الجزائريين وصاحب مدرسة Taxsel Formation، وتمت المقابلة بتاريخ 17 سبتمبر 2022 ودامت حوالي ثلاث ساعات. حيث سمحت لنا الأداة بإتاحة الفرصة للإجابة على عدة أسئلة، تساعد في الحكم على أثر الأسلوب المنتهج في الجزائر على نوعية خدمات الاستشارة الجبائية.

4-2. الدراسة والنتائج والمناقشات:

من خلال الأسئلة الاستقصائية المطروحة على المستشار الجبائي سلامي أبو بكر بغية الوصول إلى إثبات أو نفي الفرضيات تم استخلاص النتائج التالية:

أولاً- أسئلة تقييمية لمعرفة المؤهلات والكفاءة الخاصة بالمستشار الجبائي:

لتقييم كفاءة ومؤهلات المستشار الجبائي، قمنا بطرح أسئلة إستقصائية على المستشار الجبائي، والمتمثل في شخص الأستاذ سلامي أبو بكر، حيث كانت الاجابات كالآتي:

السؤال 1: هل تقوم بالاطلاع على قانون المالية السنوي وهل تقوم بانجاز ملخصات لأهم المواد والضرائب؟

الجواب 1: نعم أقوم بقراءة قانون المالية سنويا وأنشط ملتقيات وأعد ملخص عن قانون المالية.

السؤال 2: ما هي الشروط التي ينبغي توفرها لتقديم خدمات استشارة جبائية ذات جودة؟

الجواب 2: المستوى والمؤهل العلمي والتحكم في تقنيات الجبابة والاطلاع على المستجدات في القوانين وتقنيات المحاور والاتصال لتحسين العلاقة بين المكلف ومصلحة الضرائب.

السؤال 3: كيف يؤثر اختيار مستشارين جبائيين ذوي كفاءة على جودة الاستشارة المقدمة للمؤسسة؟

الجواب 3: إختيار مستشار جبائي يتمتع بالمستوى العالي والسمعة الجيدة يضمن الحصول على استشارة ذات جودة ويعتبر ضمان لتجنب الخطر الجبائي.

السؤال 4: ما هي المشاكل يواجهها المستشار الجبائي في الجزائر؟

الجواب 4: أكبر المشاكل التي يواجهها المستشار الجبائي في الجزائر هي جهل المؤسسات لأهمية هذه المهنة والممارسة غير الشريفة وغير القانونية للمهنة من طرف من لا يملكون الاعتماد وغياب قانون تنظيم المهنة.

التحليل: تبين لنا من خلال أجوبة المستشار الجبائي سلامي أبو بكر على الأسئلة الاستقصائية المطروحة أنه يجوز على دراسات عليا وملك خبرة عميقة وواسعة في هذا المجال، ويطلع باستمرار على المستجدات الجبائية والقوانين المالية وينشط فيها ملتقيات ويعد منها ملخصات لأهم الضرائب، وتبين لنا أيضا من خلال الاجابات أن المستشار الجبائي في الجزائر يعاني العديد من المشاكل أبرزها الممارسة غير الشريفة وغير القانونية من الدخلاء ممن لا يملكون الاعتماد، وغياب قانون تنظيم المهنة.

ثانيا: أسئلة حول مهام المستشار الجبائي في المؤسسات الاقتصادية ومدى أهميتها

السؤال 1: هل المستشار الجبائي له دور أساسي في التسيير الجبائي في المؤسسات أو ما يسمى بالتخطيط الضريبي؟

الجواب 1 : نعم، للمستشار الجبائي دور أساسي في التسيير الجبائي.

السؤال 2: كيف يكون دوره، هل يكون بتقارير أم ماذا؟

الجواب 2: يكون ذلك عن طريق تقديم الاستشارة والنصح والتقارير والتدقيق والمراقبة وتوضيح القوانين وكيفية تطبيقها واعداد التصريحات الجبائية.

السؤال 3: هل يقوم المستشار الجبائي بالمراجعة الجبائية الاختيارية التي تكون بإرادة المؤسسة (التي تكون استباقية لتفادي الخطر في حالة حصول مراقبة جبائية من مصلحة الضرائب)؟

الجواب 3 : نعم، هو عبارة عن تدقيق وتساعد هذه العملية على التعرف على مناطق الخطر الجبائي فيما يخص عدم الامتثال أو عدم الاستفادة من جميع الفرص الممكنة.. الخ

السؤال 4: كيف يساعد تقرير المستشار الجبائي المؤسسة على اتخاذ القرارات

الجواب 4: تقرير المستشار الجبائي يسلط الضوء على مناطق الخطر والأخطاء المرتكبة وكيفية إصلاحها وتجنبها وكيفية وضع إستراتيجية تسيير جبائي من أجل أكبر نجاعة وعقلانية.

السؤال 5: هل يتدخل في النزاعات الضريبية مع مصلحة الضرائب وتمثيل المؤسسة كمدافع عنها؟

الجواب 5: نعم، يدافع المستشار الجبائي عن زبائنه ويمثلهم أمام مصلحة الضرائب ويقوم بتحرير الشكاوى التي تسعى لانصاف المؤسسة واسترداد حقها عن طريق الاستناد إلى الأدلة والبراهين والتفسيرات.

السؤال 6: هل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تحتاج إلى مستشار جبائي معتمد أم أن المكاتب المحاسبية هي التي تقوم بدوره؟

الجواب 6: لا يمكن أن يقدم خدمة الاستشارة الجبائية إلا المستشار المعتمد من طرف وزارة المالية والقانون يسمح للمستشارين الجبائيين تأسيس شركات مدنية للاستشارة الجبائية. ولا يمكن لأي كان أن يقوم بدوره، حتى وإن كان محاسبا أو خبير محاسب أو محافظ حسابات نظرا للإجراءات الجبائية المعقدة والمتغيرة بسرعة وبستمرار ولذلك من الواجب و الضروري أن تلجأ المؤسسة لخدمات المستشار الجبائي المعتمد لحماية ماليتها وتجنب وضعيات التقويم الإداري.

هذا من الناحية القانونية، أما من ناحية أخرى فإن خبرة المستشار الجبائي المتمثلة في خدمته في مصلحة الضرائب قبل أن يصبح مستشارا جبائيا، وسمعته الحسنة التي يتمتع بها لدى الادارة الجبائية باعتباره جبائي سابق وخبير بالقضايا الجبائية وملتزم بأخلاقيات المهنة بعدم سماحه للمؤسسات للقيام بالغش الضريبي، وكفاءته التي تجنبه الوقوع في الأخطاء أثناء التصريحات نتيجة اطلاعه المستمر على القوانين الجبائية والتزامه بالفتواتر المحددة لايداع التصريحات الجبائية، كل هذا يعطي لادارة الضرائب صورة حسنة على المؤسسة التي يمثلها هذا المستشار الجبائي مما يجنبها التعرض لمراقبة جبائية وما يأتي معها من مختلف المشاكل.

التحليل:

تبين لنا من خلال أجوبة المستشار الجبائي أن له دورا أساسيا في التسيير الجبائي عن طريق تقديم الاستشارة والنصح والتقارير والتدقيق والمراقبة وتوضيح القوانين وكيفية تطبيقها واعداد التصريحات الجبائية ويساعد على التعرف على مناطق الخطر الجبائي فيما يخص عدم الامتثال أو عدم الاستفادة من جميع الفرص الممكنة.. الخ، وأن تقريره يكشف على مناطق الخطر والأخطاء المرتكبة وكيفية إصلاحها

وتجنبها وكيفية وضع إستراتيجية تسيير جبائي، وتدخله كذلك في النزاعات الضريبية بتمثيل المؤسسة كمدافع عنها أمام مصلحة الضرائب، هذا من خلال مستواه العلمي وكفائته خبرته في مجال الضرائب، وتساعد سمعته لدى مصلحة الضرائب باعتباره كفؤ وذو مصداقية في تمتع تصريحات المؤسسة بالمصداقية لدى مصلحة الضرائب وتجنبها التعرض للمراقبة الجبائية وما ينتج عنها من أخطار جبائية ومشاكل.

ثالثا: أسئلة حول مهنة الاستشارة الجبائية في الجزائر وقانون تنظيم المهنة وتأثيره على جودة الخدمات المقدمة.

السؤال 1: ما هو القانون الذي ينظم مهنة الاستشارة الجبائية في الجزائر؟ وهل هو فعال من الناحية التطبيقية؟

الجواب 1: إن مهنة الاستشارات الضريبية، التي كانت دائما غير معروفة لغالبية عامة الناس، وبدرجة أقل بين دافعي الضرائب، وأجرؤ على القول، غير المعترف بها من قبل مؤسسات الدولة، هي مهنة منظمة تم إنشاؤها بموجب المرسوم 71-81 الصادر في 29 ديسمبر 1971. ظل هذا المرسوم حبرا على ورق فيما يتعلق بتنظيم المهنة وحمايتها وتطويرها، باستثناء بعض التعديلات الشكلية: تعديل شروط ممارسة المهنة بموجب المادة 155 من قانون المالية 1996، والمادة 54 الشهيرة من قانون المالية لعام 2010 التي نصت على إنشاء وتنصيب مجلس النظام، الذي لم ير النور نضبه بعد.

السؤال 2: هل ترى أن وضع المهنة في الجزائر يختلف كثيرا عن وضعها في باقي بلدان العالم؟

الجواب 2: إن الوضع الحالي لهذه المهنة هو الأكثر كارثية مقارنة بالمهن الأخرى ودول أخرى في العالم.

السؤال 3: كيف تصف الوضع الحالي الذي تعيشه مهنة الاستشارة الجبائية، وما هي مختلف التحديات التي تواجهها المهنة؟

الجواب 3: في إطار المرسوم السالف الذكر، تصدر المديرية العامة للضرائب كل عام عشرات الموافقات على الاستشارات الضريبية ولا تعرف العدد الإجمالي ووفقا لولاية الزملاء الذين يمارسون المهنة، وعدد الذين توفوا "رحمة الله عليهم"، وكم عدد الزملاء الذين لديهم ملف ضريبي، إلخ. هذه المعلومات، التي لا تحتوي المديرية العامة للضرائب على ملف لها، جعلت من الاستشارات الضريبية مهنة غير موجودة.

هذه المهنة يمارسها عدد قليل من الزملاء الذين ما زالوا يقاومون، والذين أصبحوا بقوة القانون، "سكان مسنون" يتجاوز متوسط أعمارهم 50 سنة. مع العلم أن الحصول على الموافقة مرهون بمسار معوقات. تتكون الفئة الأولى من المديرين التنفيذيين الذين مارسوا وظيفة رفيعة أو شغلوا منصبا رفيعا في إدارة الضرائب لمدة لا تقل عن 5 سنوات (لا يترك هؤلاء التنفيذيون الوظيفة بشكل عام قبل التقاعد). أما بالنسبة للمديرين التنفيذيين الآخرين، فيجب عليهم التدريب حتى التقاعد بحد أدنى من رتبة مفتش مركزي، أو لمدة 20 عامًا على الأقل، بما في ذلك 10 سنوات برتبة مفتش مركزي بشرط الحصول على أمر استقالة. بالمقارنة مع زملائنا التونسيين والفرنسيين والكاميرونيين على سبيل المثال لا الحصر هذه البلدان الثلاثة، نجد أن التشريع الجزائري هو الأكثر صرامة وتطلبا في هذا المجال. عند جيراننا التونسيين، يكفي أن يكون لديك جنسية، ودرجة أعلى في القانون، وأن يكون عمرك على الأقل 22 عامًا دون أي شرط آخر للممارسة في إدارة الضرائب أو في أي مكان آخر. بالنسبة لمحامي الضرائب الفرنسيين، يتم إصدار الاعتماد إلى: حاملي درجة ماستر 1 في القانون الذين أكملوا 18 شهرًا من التدريب المتخصص المصادق عليه من خلال اختبار نهائي للحصول على CAPA. ولأساتذة الجامعات وكبار موظفي الخدمة المدنية في قطاع العدل. وبالنسبة للبلد الثالث، الكاميرون، يمكن أن

يصبحوا مستشاري ضرائب معتمدين، ومفتشي ضرائب بأقدمية عشر سنوات داخل إدارة الضرائب، وحاصلين على دبلوم الدراسات العليا المتخصصة (DESS) أو أكثر في الضرائب مع خبرة خمس سنوات في شركة استشارات ضريبية مرخصة.

التحليل:

مهنة الاستشارة الجبائية هي مهنة منظمة قانوناً منذ سنة 1971 وطُرأت عليه بعض التعديلات الشكلية في قانون المالية لسنة 1996 ثم في سنة 2010 غير أن المهنة غير معروفة لغالبية الناس، وبدرجة أقل بين دافعي الضرائب، وتنصيب مجلس النظام الذي نصت عليه المادة 54 من قانون المالية 2010 لم ير نصه النور بعد. أي أن تطبيق القانون المتعلق بالمهنة فيما يخص مجلس النظام لم تحدد كيفيته بعد.

تواجه مهنة الاستشارة الجبائية في الجزائر العديد من المعوقات والتحديات فبدأ بكون مديرية الضرائب لا تحتوي على ملفات معلومات للمستشارين الجبائيين جعل المهنة كأنها غير موجودة، ومرورا بصعوبة منح ترخيص من مديرية الضرائب لممارسة المهنة الأمر الذي جعل عددهم قليل ومتوسط أعمارهم مرتفع الأمر الذي جعل التشريع الجزائري الأكثر صرامة وتطلباً مقارنة بدول مثل تونس وفرنسا والكاميرون.

السؤال 4: كيف أثر عدم وجود تشريع يتعلق بالمجلس لحد الآن على كفاءة خدمات الاستشارة الجبائية المقدمة للمكلفين الضريبيين
الجواب 4: إن عدم وجود تشريع يتعلق بالمجلس حتى الآن للأمر المنصوص عليه في المادة 54 من قانون المالية لعام 2010 مثل المهن الأخرى الخاضعة للتنظيم، ولا سيما مهن المحاسبة، هو دليل فقط على عدم مراعاة السلطات لهذه المهنة. هذا الوضع فتح باباً كبيراً يصعب إغلاقه لمن يمارس المهنة بشكل غير قانوني ويغصب مهنة المستشار الجبائي. هذه الظاهرة تفاقمت في السنوات الأخيرة لتأخذ بعداً يصعب محاربتها في غياب العمل التعاوني الذي يستمر بمرور الوقت ويتطلب مشاركة الجميع. ومساهمة المحاسبين وخبراء الضرائب وموظفي الخدمة المدنية من الإدارات والوزارات (المديرية العامة للضرائب ووزارات المالية والعدل والتجارة وما إلى ذلك) وقبل كل شيء الشركات التي تضع ملفاتها في أيدي هؤلاء الأشخاص وتعرض مصالحهم لجميع المخاطر التي تترتب على ذلك دون أي ضمان أو حماية.

لقد وضع المشرع مبدأً واضحاً، مع اهتمامه الوحيد بحماية المهنة ودافع الضرائب، أنه لا يمكن لأي شخص تحت أي تعيين على الإطلاق، ممارسة مهنة المستشار الجبائي بدون ترخيص من وزارة المالية ". للأسف، لقد استنفدت المهنة نفسها بالفعل في معارك متفرقة وغالباً ما يتم إجراؤها بشكل سيئ، بسبب عدم وجود إطار تنظيمي وأدلة وأحياناً من الصرامة القانونية الأولية والإرادة السياسية، خاصة وأن الجميع يقيس صعوبة تطبيق فكرة الحظر. لسوء الحظ، فإن مبدأ المنع قد تلاشى بسبب الاستثناء الممنوح من قبل التشريع الضريبي الذي يقضي على نطاقه ويضعف نهائياً. في الواقع، من الواضح أن العديد من مواد قوانين الضرائب تمنح دافع الضرائب الحق "غير المشروط" في الحصول على مساعدة مستشار من اختياره.

إن عدم وجود تقارب بين مستشاري الضرائب ومحامي الشركات والزعماء من المهن الأخرى والشركات الأجنبية ووزارة المالية هو مصدر قلقنا الذي يجب أن نناقشه دون حذر.

السؤال 5: كيف يرى أعضاء جمعية المستشارين الجبائيين الجزائريين الحل الناجع لمختلف المشاكل المذكورة آنفاً؟

الجواب 5 : تم انشاء جمعية المستشارين الجزائريين للدفاع على المهنة من التهميش التي تتعرض له وقد قمنا في اطار جمعيتنا بتقاسم مقترح مشروع قانون أساسي لتنظيم المهنة لوزارة المالية، لكي نلحق بركب باقي المهن، ويتضمن القانون الأساسي مختلف المهام والأدوار التي تكون من صلاحيات المستشار الجبائي وكيفية منح الاعتمادات وكيفية تعيين أعضاء المجالس التأديبية والعقوبات التأديبية في حالة مخالفة القوانين، ولكن اشترط علينا أن يكون القانون في إطار المرسوم 71-81 الصادر في 29 ديسمبر 1971

التحليل:

إن عدم وجود تشريع يتعلق بتنظيم المجلس لمهنة الاستشارة الجبائية، ومبدأ الاستثناء المتمثل في القوانين التي تمنح دافع الضرائب الحق "غير المشروط" في الحصول على مساعدة مستشار من اختياره. تسبب في دخول من يمارس المهنة بشكل غير قانوني ويغتصب مهنة المستشار الجبائي. ولعل انشاء جمعية المستشارين الجبائيين الجزائريين لها دور مهم في الدفاع عن مصالح المهنة ويظهر ذلك من خلال السعي إلى التعريف بالمهنة في مختلف وسائل الاعلام التي يمكن استعمالها، والسعي إلى انشاء قانون أساسي للمهنة الذي تم اقتراحه على الوزارة في انتظار المصادقة عليه من طرف البرلمان.

الخاتمة:

يختلف منظور الدول لمهنة الاستشارة الجبائية بسبب التداخلات بينها وبين مهنة المحاسبة والمحامات، وجراء هذا الاختلاف نتج اختلاف في تنظيم هذه المهنة بين تنظيم جزئي وتنظيم كلي ونهج عدم التنظيم، وبأتي هذا الاختلاف نظرا للعديد من المتغيرات المتعلقة بثقافة الدولة والطلب والعرض في مهنة الاستشارة الجبائية والسعي إلى الوصول بها إلى أعلى كفاءة ممكنة في تقديم الخدمات الضريبية. أما في الجزائر فإن مهنة الاستشارة الجبائية تعتبر مهنة منظمة ومحتكرة وذلك وفقا للمرسوم 71-81 الصادر في 29 ديسمبر 1971 وقد أعطى تعريفا للمستشار الجبائي وحدد مهامه ثم نصت المادة 54 من قانون المالية 2010 على تنصيب مجلس النظام ولكن تطبيق القانون المتعلق بالمهنة فيما يخص مجلس النظام لم تحدد كلفته بعد، أي أن القانون الأساسي الذي ينظم المهنة لحد الآن غير موجود واعتبر المرسوم أن الاعتماد على خدمات المستشار الجبائي بالنسبة للمؤسسات هي اختيارية.

يواجه المستشار الجبائي في الجزائر العديد من المشاكل والنتائج عن عيوب في التنظيم الجزائري للمهنة، من أهم العيوب الموجودة هي غياب القانون الأساسي وعدم اجبارية الاعتماد على مستشار جبائي معتمد بعكس المحاسب ومحافظ الحسابات، من المشاكل الناتجة عن هذه العيوب جهل المؤسسات لأهمية هذه المهنة والممارسة غير الشريفة وغير القانونية للمهنة من طرف من لا يملكون الاعتماد، هذا الأمر أثر على جودة الخدمات الضريبية المقدمة للمؤسسات، وأدى إلى إصابة سوق الخدمات الضريبية بالفوضى بسبب انتحال من لا يملكون الكفاءة اللازمة صفة المستشار الجبائي مما يعرض المؤسسات للمخاطر الجبائية وأصبح دور المستشار الجبائي لا يظهر إلا في حالة تمثيل المؤسسات أمام الإدارة الجبائية عند وجود نزاع معها أو طمعا في تخفيض قيمة الضرائب المفروضة عليها، كون المستشار الجبائي هو بالضرورة موظف سابق بالإدارة الضريبية بخبرة لا تقل عن عشرة سنوات، فعلى غرار مكانتهم فهم يكتسبون معارف كبيرة وإلمام بالتغيرات الموجودة في القوانين إلى جانب الاستخدام الأمثل لها.

تبين لنا أنه من خلال القانون المنظم لمهنة الاستشارة الجبائية أن الحصول على الاعتماد لممارسة المهنة صعب جدا مقارنة بالعديد من الدول، الأمر الذي يرفع من مستوى الكفاءة لدى المستشارين الجبائيين، ويرفع من جودة الخدمات الضريبية المقدمة، نظرا لشرط الخبرة التي يجب أن يكتسبها في مجال الضرائب قبل الحصول على الاعتماد، ولكن هذا الشرط من ناحية أخرى يقلل من جانب العرض في المستشارين الجبائيين على مستوى الوطن.

جمعية المستشارين الجبائيين الجزائرية سعت جاهدة منذ تأسيسها إلى معالجة المشاكل التي تتعرض لها المهنة من تهميش وغياب القانون الأساسي ووضعت مشروع قانون أساسي للمهنة مع مديرية الضرائب أو وزارة المالية وكل من وزارة التجارة وجهات ذات علاقة، وسيعرض على البرلمان ليتم المصادقة عليه قريبا، مع اشتراط أن القانون الأساسي لن يخرج عن المرسوم 71-81.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها سابقا يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- معالجة هذه المشاكل فإن القانون الأساسي يجب أن يتضمن انشاء غرفة للمستشارين الجبائيين تمتلك صلاحية تسليط العقوبات على المخالفين للقوانين وأخلاقيات المهنة وتمنح الاعتمادات وأن تسعى إلى ضمان كفاءة الممارسين للمهنة بفرض استمرارية التعلم.

- إعادة النظر في المرسوم 71-81، وإجبار المؤسسات على الاعتماد على مستشار جبائي معتمد لتسيير أمور جبايتها على الأقل بالنسبة للمؤسسات الكبيرة والمتوسطة، مع أن هذه الأمر مهم لكي نقضي على الممارسة غير الشريفة من طرف المتحليين لصفة المستشارين الجبايين مما سيزيد من جودة الخدمات الضريبية المقدمة.

قائمة المراجع :

- كيموش , بلال; بلخيري, محمد سعد الدين، دور الإستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية ، 2019، ص219.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، الأمر رقم 71_81 المؤرخ في 29 ديسمبر 1971، العدد 107، الجزائر، 1971
- قانون المالية الجزائري لسنة 1996
- قانون المالية الجزائري لسنة 2010
- **Thuronyi, Victor.** (1996), Tax Law Design and Drafting, International Monetary Fund.
- **the CFE Professional Affairs Committee.** (2013), European Professional Affairs Handbook for Tax Advisers.
- **Stanko, Čokelc; Jan Žan, Oplotnik.** (2012), «legal regulation of tax advisory serviCes in relation to their Quality», Naše gospodarstvo- Our Economy, p. 16-27.
- **The Internal Revenue Service** (2021) , «Understanding Tax Return Preparer Credentials and Qualifications», <https://www.irs.gov/tax-professionals/understanding-tax-return-preparer-credentials-and-qualifications> (27/01/2022).